Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 191-202, E-ISSN: 2709-4251, **P-ISSN:** 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261025

The Iraqi economy between abundant oil revenues and growth challenges - an analytical study for the period (2010 – 2024)

Baraa A. Naji*
College of Administration and Economics, Imam Ja'afar Al-Sadiq University (ASU), Iraq

Article information:
Published: 5–11– 2026

Corresponding author:
Baraa A. Naji
baraa.ali@ijsu.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

Iraq is considered one of the countries most dependent on oil to cover government expenditures and external payments, as it is a rentier economy, lacks a diverse production base, and is unable to develop its revenue sources to achieve comprehensive economic development. In order to lift Iraq out of this deficit and achieve economic diversification and economic growth, it is necessary to expand the capacity to produce and export crude oil, in line with achieving well-being and prosperity. Economic. The growing reliance on this resource has made the Iraqi economy constantly vulnerable to price fluctuations in global oil markets. Hence, the research aimed to analyze the importance of crude oil revenues in supporting Iraqi economic growth for the period (2010-2024). And how it is affected by a number of Influencing factors, oil prices in the international market, and their impact on Iraqi economic activity. One of the most prominent conclusions reached by the researcher is that oil exports play a very important role in increasing the rates of economic development by supporting other economic sectors. The importance of oil lies in its provision of financial savings that are essential for financing economic and social development programmers.

Keywords: Iraqi Economy, Oil Revenues, Economic Growth

Conclusions:

1-Iraq has been unable to reduce its dependence on oil, as its economy remains rentier in nature and largely undiversified, relying almost entirely on the oil sector.
2-The increase in Iraqi oil exports leads to higher foreign currency revenues, which, in turn, contributes to accelerating overall economic growth and advancing the country's economic development.
3-Oil revenues alone are insufficient to diversify Iraq's gross domestic product (GDP), given the continued expansion of recurrent public expenditure and the fluctuations in crude oil prices, particularly in recent years.
4-Oil exports play a vital role in enhancing economic development rates by supporting other economic sectors. The importance of oil lies in generating financial surpluses that are essential for financing economic and social development plans.
5-Iraq's oil sector holds a significant position in global oil markets due to the country's proven oil reserves, which rank as the fourth largest in the world.

الاقتصاد العراقي بين وفرة العوائد النفطية وتحديات النمو- دراسة تحليل للفترة (2010 - 2024)

براء علي ناجي
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الامام جعفر الصادق(ع)، العراق

معلومات البحث:
تاريخ النشر: 2026 –11–5

المؤلف المراسل:
براء علي ناجي
baraa.ali@ijsu.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

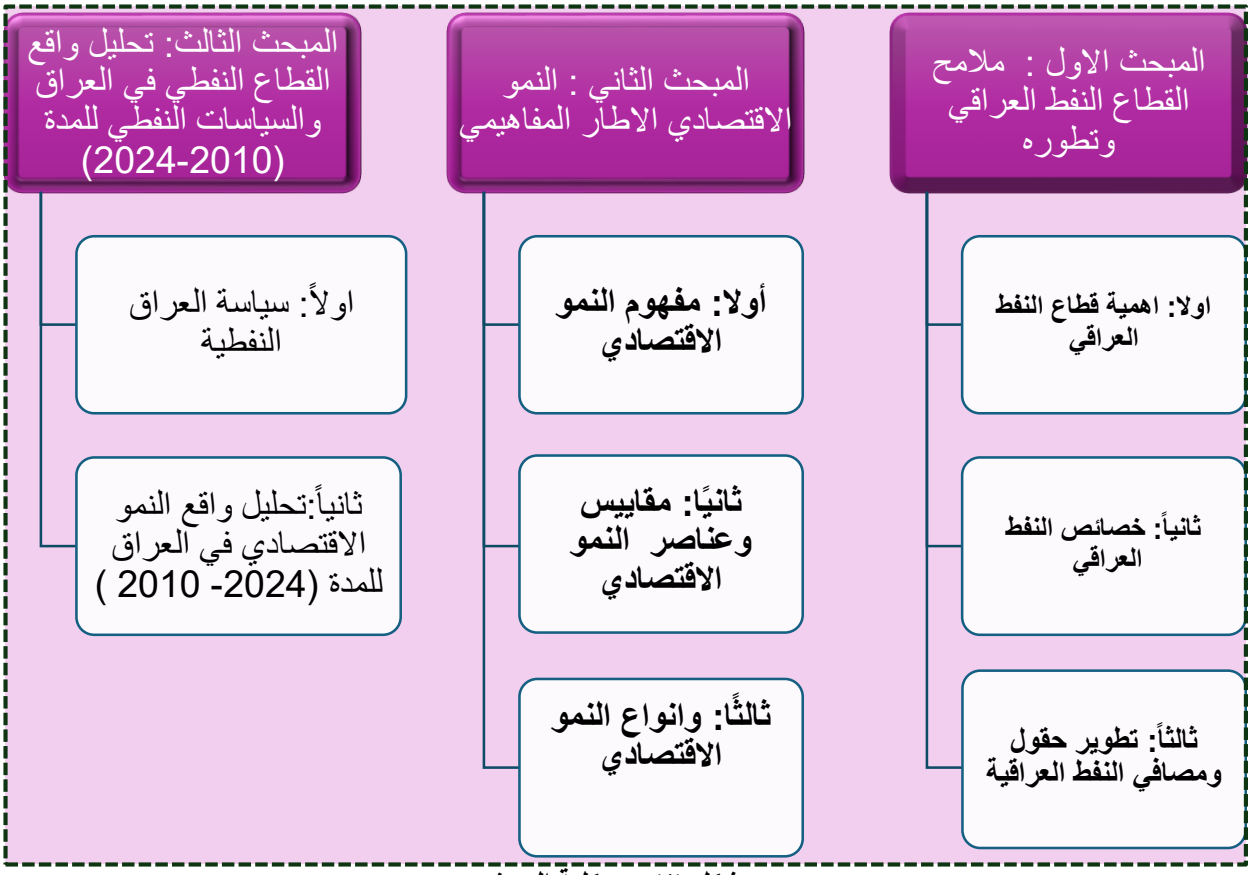
المستخلص:
العراق يعتبر من أكثر الدول اتكالاً على النفط في تسديد النفقات الحكومية والمدفوعات الخارجية لكونه اقتصاداً ريعياً، ويفتقر الى قاعدة إنتاجية مختلفة وقصوره في تطوير موارد إيراداته لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، و بغية إخراج العراق من هذا العجز وتحقيق تنوع اقتصادي ونماء اقتصادي لا بد من توسيع قدرة انتاج وتصدير النفط الخام، بما يتماشى وتحقيق الرفاهية والازدهار الاقتصادي. وأن تزايد الاعتماد على هذا المورد جعل الاقتصاد العراقي يخضع بشكل مستمر لتقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية، ومن هنا استهدف البحث تحليل أهمية إيرادات النفط الخام في دعم النمو الاقتصادي العراقي للفترة (2010 - 2024) وكيف أنها تتأثر بمجموعة من العوامل لاسيما أسعار النفط في السوق العالمية، وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي العراقي، ومن أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث أن للصادرات النفطية دوراً هاماً للغاية في زيادة معدلات التطور الاقتصادي عبر مساندة القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ تكمن أهمية النفط بتوفيره لمدخرات مالية تعتبر ضرورية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد العراقي، العوائد النفطية، النمو الاقتصادي

المقدمة :

برغم من امتلاك العراق معظم أو بعض مقومات النهوض التي تؤهله أن يكون في مصاف البلدان المتطورة اقتصاديا، إلا إنه ما يزل يعاني من اختلالات هيكلية في بنيته الاقتصادية خصوصاً بعد مخلفات الحروب الأخيرة والعقوبات الاقتصادية وصولاً إلى نيسان عام 2003 وما نتج عنها فيما بعد من فوضى اقتصادية عارمة أدت إلى إضعاف قدرة قطاعات الاقتصاد الوطني أن تتشابك فيما بينها، ولكون الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجه أساسية على قطاع النفط والعوائد المتأتية منه الأمر الذي يجعل من التقلبات التي تحصل في أسعار النفط الخام تنعكس بصوره كبيرة على تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الاختلالات الهيكلية التي تخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي:

1. مشكلة البحث : تتمحور مشكلة البحث حول بيان ماذا تحقيق عوائد النفط الخام في تعزيز النمو الاقتصادي العراقي والعمل على إدارة العوائد النفطية بشكل كفوء وفاعل، جاءت معبرا عنها بالسؤال الآتي: (كيف تساهم عوائد النفط الخام في تعزيز النمو الاقتصادي العراقي ؟؟
2. اهميه البحث : تكمن البحث في الأهمية العظيمة للبترول وتأثيره على جوانب الحياة ولاسيما الاقتصادية منها وأن من أهم الأدوار التي يقوم بها البترول انه يعمل على زيادة رخاء الدولة المستهلكة له والدول النامية المصدرة له، حيث أنه يعد شريانًا حيويًا للدولة المنتجة له وكذلك المستهلكة له.
3. اهداف البحث : الغاية الأساسية للدراسة هي تحليل علامات التطور المالي في الاقتصاد العراقي لمعرفة مدى التخصص أو التركيز الذي يواجه الاقتصاد العراقي. وتحليل المكاسب البترولية وكيف أنها تتأثر بمجموعة من العوامل وبالأخص أسعار البترول في السوق العالمية، وما تأثير ذلك على النشاط الاقتصادي العراقي.
4. **فرضيات البحث :** يستند البحث إلى فرضية مفادها : تعد تقلبات العوائد النفطية، والاستغلال السيئ لها من أهم أسباب ضعف النمو الاقتصادي للبلد . لذا فإن تنويع مصادر الدخل من خلال تعديل الهيكل الإنتاجي لقطاعات الاقتصاد الوطني وتفعيل دور الاستثمار وإطلاق دور القطاع الخاص سيكون له الدور الفعال في بناء النمو و التنمية الاقتصادية الشاملة في العراق.
5. **حدود البحث**
   - الحدود المكانية : العراق
   - الحدود الزمانية : (2010-2024)
6. هيكلية البحث : سيتم تقسيم البحث على ثلاثة مطالب ، وكما في المخطط الآتي :-



شكل (1) : هيكلية البحث
المصدر : من اعداد الباحثة.

المبحث الاول : ملامح القطاع النفط العراقي وتطوره:

المقدمة :

إن الأهمية الاستراتيجية التي يملكها البترول في نطاق العلاقات المالية والاقتصادية تؤهله ليكون من أبرز المرافق التي تسيطر عليها السياسات الدولية والإقليمية مما يضع أمام العراق أداة فعالة في تعزيز علاقاته الدولية على مختلف المستويات، وذلك بهدف التعرّف على دور إدارة العوائد النفطية في تضخيم ثروات العراق وبالتالي النهوض بالاقتصاد العراقي تشير الطبيعة الجغرافية للعراق بأنها طبيعة إرسابية وتشير تلك العوامل إلى أن العراق يطفو على بحيرة من البترول، وعلى الرغم من وجود آراء مختلفة حول حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة والممكنة في العراق، إلا أنها تتفق فيما بينها على أن هناك احتياطياً ضخماً لا مثيل له في منطقة أخرى من العالم (OPEC،2004 : 14).

أظهرت الإحصاءات الخاصة باحتياطيات النفط الموثوقة في العراق أنه ما يناهز (115) مليار برميل الاحتياطي المثبت و (220) مليار برميل من الاحتياطي غير المثبت، والذي يمثل نسبة (17.53،12.40%) من احتياطيات أوبك والعالم على التوالي (OAPEC،2008 :3).

اولا: اهمية قطاع النفط العراقي:-

يعتبر العراق جزءاً من الحوض البترولي الكبير الذي يغطي معظم أراضي المشرق العربي، والأحواض البترولية هي عبارة عن مساحات من الأراضي تميل الى التجانس والتشابه في مظهرها العام جيولوجياً وجغرافياً على الرغم من التنوع الواضح في بعض أجزائها المكونة، وتضم بين طياتها حقولاً نفطية تكون بؤر الإنتاج الحالية، وبما أن النفط من أهم الخيرات الطبيعية التي يمتلكها العراق والذي يُعد العامل الهام في تشكيل العراق الحديث حاضره ومستقبله، فخلال الأعوام السابقة أدت مدفوعاته دوراً أساسياً في صياغة برامج وخطط التنمية في العراق، وانه من أهم العوامل المؤثرة في تكاليف الإنتاج هي تكاليف عنصر العمل الذي يمتاز برخصه في العراق مقارنة بالدول الأخرى، ومن ثم فإن عنصر العمل يساهم بنسبة تتراوح بنسبة (10%-15%) من إجمالي كلفة الإنتاج الخام، فإن انخفاض مستويات الأجور، على الرغم من أنها تعد ثانوية بالنسبة لرأس المال الإجمالي تؤثر تأثيراً واضحاً على جملة كلفة الإنتاج، ولتوضيح أهمية النفط العراقي سنحاول ألقاء الضوء على كل من الفقرات الآتية:- (الحلفي،2008: 14) (جعفر،2009: 11) (السعدي،2011: 14)

1. الإقبال العالمي على النفط العراقي: يتبوأ النفط العراقي مكانةً رفيعةً بين الدول المستهلكة له، مما أفضى إلى ازدياد الطلب عليه من قبل تلك الدول، ومنها الدول الأوروبية ودول الشرق الأقصى، حيث وصل الطلب على النفط إلى أقصى مستوى له منذ (28) عاماً، وكانت الارتفاعات غير المتوقعة في حجم النفط من الدول ذات النمو المتسارع، وبالأخص الصين، من العوامل الأساسية وراء هذه الزيادة. بالإضافة إلى الحاجة الفعلية للنفط في الدول المستهلكة الرئيسية. وفي العام 2003 وصل الطلب إلى (82.4) مليون برميل

يومياً بعد ما كان (76.3) مليون برميل يومياً في العام 2001، ومن المتوقع أن يرتفع إلى (82.8) مليون برميل يوميا في عام 2005،وأن تزايد الطلب العالمي على النفط هو انعكاس للحاجة الفعلية المتصاعدة إلى استخداماته المتنوعة في جميع أنحاء العالم، ولم يكن ارتفاع الطلب أو السعر معاً ناتجاً عن حدث عابر يزول، ونظراً لتمتع البترول العراقي بمميزات تفوق غيره من بترول العالم بناءً على كون أسعارة في الأسواق الدولية أسعاراً تنافسية، فقد كان من المتوقع أن ينال البترول العراقي نصيباً أكبر من الطلب العالمي على البترول، وبالتالي زيادة صادراته بمعدلات أكبر من المعدلات التي تحققت. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن معدل وارداتها من النفط الخام والمنتجات المكررة حسب المتوفر من معهد النفط الأمريكي 2008 قد بلغت (543000) برميل من العراق.

2. تصدير النفط العراقي: إن قدرة الصادرات النفطية العراقية عن طريق مد خطوط تصدير النفط الخام عبر الأنابيب المارة بالسعودية وسوريا والأنابيب المارة بتركيا والميناءين البحريين، والتي تبلغ تقريباً (6) ملايين برميل يومياً، لكن هذا يستلزم استثمارات في الصيانة وتوسيع طاقات التخزين الراهنة، وتقدر هذه الاستثمارات في الإصلاح والتوسعة بنحو (5) مليار دولار، إضافة إلى ما يقرب من (3) مليار دولار لتغطية مصاريف التشغيل السنوية.

ثانياً: خصائص النفط العراقي :-

(الامير،2009: 24) (النعاش،2010: 10)

1. إن النفط العراقي مادة فانية غير متجددة، ويُعتبر النفط الخام المنبع الأساسي للموارد، مما يستدعي مضاعفة الاهتمام به.
2. تعتبر صناعة النفط الخام من الصناعات الضخمة التي تشمل أخطارا كبيرة وتحتاج إلى رؤوس أموال هائلة، وهذا ما لا يسمح للأفراد والمنظمات في العراق بالمخاطرة.
3. توفر النفط العراقي بكميات ضخمة تتنامى بتواصل استكشافات حديثة له في أحواض لم تُكتشف بعد.
4. يعتبر النفط الخام في العراق أكبر منتج يتم التعامل به على المستوى العالمي.
5. يتسم النفط الخام العراقي بسمة الترابط في مختلف مراحل الصناعة والطبيعة التكميلية الأمر الذي يبرز نشاط الشركات بالاندماج والتكامل.

ثالثاً: تطوير حقول ومصافي النفط العراقية:- (علاء الدين،2009: 11)(عباس،2020: 233)

بعد أحداث سنة 2003، لاقى العراق نفسه في مرحلة تحول جديدة، وبالنظر إلى تقرير منظمة أوبك لسنة 2004، أعلن العراق في نيسان عام 2004 أن مصانعه النفطية تشهد برنامج تطويري عام لزيادة إنتاجها بمقدار الخمس، وفي حال تطبيق البرنامج، ستصعد قدرة التكرير العراقية إلى (600) ألف برميل يومياً. ويتضمن برنامج التنمية (12) مصفاة، وأيضاً المصافي العراقية تعالج زهاء (475) ألف برميل يومياً. بالنظر إلى أن معطيات الإنتاج تتبدل أحيانًا نتيجة لعمليات التخريب. ويصل إنتاج البنزين لحوالي (12) مليون لتر يوميًا وحوالي (10-12) مليون لتر يوميًا من زيت الوقود، وحوالي (2500) طن يوميًا من الغاز النفطي المميع. ويضع العراق خططًا لإنشاء مصفاتين حديثتين بطاقة كل واحدة منهما (140) ألف برميل يوميًا، إحداهما في شمال العراق في الموصل والأخرى في المسيب. وتفيد مجلة أويل أند غاز بأن الطاقة الإنتاجية لتكرير النفط في العراق في كانون الثاني 2005 قد بلغت تقريبًا (500.597) برميل في اليوم من إجمالي الطاقة الإنتاجية المصممة للمصافي العراقية التي تبلغ (700) ألف برميل في اليوم ولدى العراق (8) مصانع لتكرير النفط، لم تصب أي منها بخراب إبان وقائع عام 2003. وتعتبر مصفاة صلاح الدين في منطقة بيجي أضخم معمل في العراق،

حيث تبلغ قدرتها الإنتاجية ما يقارب (310) ألف برميل يومياً، ثم مصفاة البصرة التي تبلغ قدرتها الإنتاجية (150) ألف برميل يومياً، ثم معامل الدورة التي تبلغ قدرتها الإنتاجية (110) ألف برميل ، يومياً لقد استهدفت وزارة النفط العراقية لإنتاج ما يقارب (6) ملايين برميل يومياً، وأوضحت الوزارة أن الحاجة إلى استثمار ما يماثل (25-75) مليار دولار في السنة 2007، وذلك حتى يتمكن الإنتاج العراقي بهذا المستوى لبلوغ أعلى نسبة في الإنتاج ليؤدي ذلك إلى تنمية اقتصادية فعلية ورصينة، وأقدمت شركة نفط الجنوب على رفع سقف الإنتاج في الحقول المستثمرة وزيادة القدرة الإنتاجية للحقول النفط العراقية في الجنوب، وشرعت من خلالها الملاكات الهندسية الفنية بتطوير واستثمار حقل مجنون بتوسيع مساحة المحطة، وابتدأ العمل بإنشاء قواعد كونكريتية، وإرسال صفائح فولاذية إلى شركة المعدات الهندسية لتصنيع (15) عازلة، وعملت أيضاً على تطوير طاقتها الإنتاجية لتصل إلى (35) ألف برميل يومياً كطَوْرٍ مكمل. كما باشرت محطات نفط الجنوب بتأهيل وتطوير تجميع مواد قديمة، فضلاً عن تدريب ملاكاتها الإدارية والفنية، وتبين أحدث الإحصاءات السنوية لمنظمة أوبك كما في الشكل (2) ادنى أن الطاقة التكريرية لمصافي النفط في العراق بلغت (1.11) مليون برميل يوميا في نهاية عام 2021، غير أن إنتاجها أضيق نطاقا، فقد سجل 623 ألف برميل يوميا فقط، حيث تشتغل عدة مصافي بقدرة أدنى من طاقتها الإنتاجية، بعدما كانت ضحية النزاعات المسلحة، اما في سنة 2023، باشرت وزارة النفط العراقية ببرامج لتنمية وتوسيع الطاقة التكريرية عن طريق طرح 7 فرص استثمارية لمصافي حديثة ولقائمة مصافي حالية، مثل مصفاة القيارة، لتلبية متطلبات السوق المحلية وتحقيق هدف التحول من مستورد إلى مصدّر للمشتقات النفطية. بالتزامن مع ذلك، جرت مساعي لتطوير حقول النفط باستصلاح آبار جديدة لرفع الإنتاج وتوجيهه إلى المصافي، وذلك لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي من البنزين بحلول عام 2025 والبدء في تصدير المشتقات في المراحل التالية، وأوضحت الإحصائية أن إجمالي الكميات المُصدَرة من النفط الخام لشهر 5 من السنة 2025 من الحقول النفطية في وسط وجنوب العراق وصل (100) مليوناً و(365) الفاً و(335) برميلاً ، بينما كانت الصادرات من حقل القيارة (955) الفاً و(684) برميلاً ، في حين بلغت كمية الشحنات إلى الأردن (309) الفاً و (906) برميلاً. (تقرير وزارة النفط، https://oil.gov.iq/?article=2725)



الشكل (2) : أبرز ايرادات صادرات النفط العراقي (2022-2023)
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وحدة أبحاث الطاقة متوفر على الرابط : https://attaqa.net

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي الاطار المفاهيمي

1. مفهوم النمو الاقتصادي

هناك إجماع بين الاقتصاديين حول تعقيد تحديد مفهوم للنمو الاقتصادي، سواء من حيث خضوعه للتغير أو من حيث نطاقه الزمني مع كل تقدم تقني أو تكنولوجي أو مع أي تحول في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد، هو ليس غاية تتحرك فقط بل غاية تتحرك دون التنبؤ بها. ويقاس النمو الاقتصادي عبر المعدل النسبي للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتُقارن النسبة خلال سنة محددة بما سبقها، إلا أن هدف كل اقتصاد هو بلوغ "النمو الاقتصادي" المستدام القائم على استدامة الموارد والدخل عبر إنشاء صناعات تُنتج قيمة مضافة دائمة، والحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال القادمة. (محمود،2024: 25)، واذ يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للنشاطات الاقتصادية المختلفة في البلاد خلال سنة كاملة. ويقاس النمو الاقتصادي بنمو الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كبيرا من سنة إلى أخرى كان السكان أقرب إلى تحقيق متطلبات معيشتهم ويكون هناك تطور أكبر في مستوى معيشة السكان (ابراهيم واخرون،2014: 236)

1. يعرف التطور الاقتصادي إنها الزيادة في حجم السلع والخدمات التي يولدها نظام اقتصادي محدد، وهذه المنتجات تُصنع باستخدام عوامل الإنتاج الأساسية المتمثلة (في الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم).
2. كما يُعرف أيضاً بأنه: تحول إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات في دولة ما على مدى فترة زمنية طويلة، أي أنه ارتفاع دخل دولة معينة لفترة ممتدة، وذلك للتمايز بين التطور الاقتصادي والتوسع الاقتصادي الذي يحدث لمدة وجيزة نسبياً.
3. عرف الاقتصاديان (سامو يلسون ونورد هاوس) على أنه يمثل اتساع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل الاستخدام الكامل للموارد والناتج القومي لدولة ما، وذلك يشمل التطور الاقتصادي على نمو الناتج المتوقع على الأمد البعيد. ويعد نمو حصة الفرد من الناتج أحد أهم الغايات التي تسعى الحكومات لتحقيقها ويعني بظاهرة التطور الاقتصادي هي إجراء ظهور زيادة في أحد العوامل الاقتصادية كالدخل القومي أو متوسط دخل الفرد، والناتج المحلي الإجمالي، دون تنفيذ أي سياسات معتمدة أو موجهة تُؤثر في الزيادة التي طرأت بصورة أو بأخرى. وهناك مفهوم آخر "للتطور الاقتصادي "على أنه ارتفاع معدل الدخل الفردي (الربعي،2013: 16) (نجم واخرون،2014: 236) (حسين،2024: 24: 25)

2. مقاييس وعناصر وانواع النمو الاقتصادي.

أ. **مقاييس النمو الاقتصادي :** يمثل النمو الاقتصادي الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي، وإن قياس التغير في ذلك الحجم يجري باستخدام مؤشرات الاقتصادي القومي، وفي هذا الصدد هناك ثلاثة أنواع من المقاييس هي : (التميمي،2010: 171: 173) (محمود،2024: 26)

1. المعدلات العينية للنمو: - يتم الاخذ بمؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد إذ يمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال علاقته بمعدل النمو السكاني نظراً لعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات وهو أمر يتطلب استخدام بعض المقاييس العينية كنصيب الفرد من السلع الغذائية
2. المعدلات النقدية للنمو: وقد تم قياس هذه المعدلات على أساس تحويل المنتجات الخدماتية والعينية بما يساويها من العملات النقدية ومنها معدلات النمو بالأسعار الجارية و معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

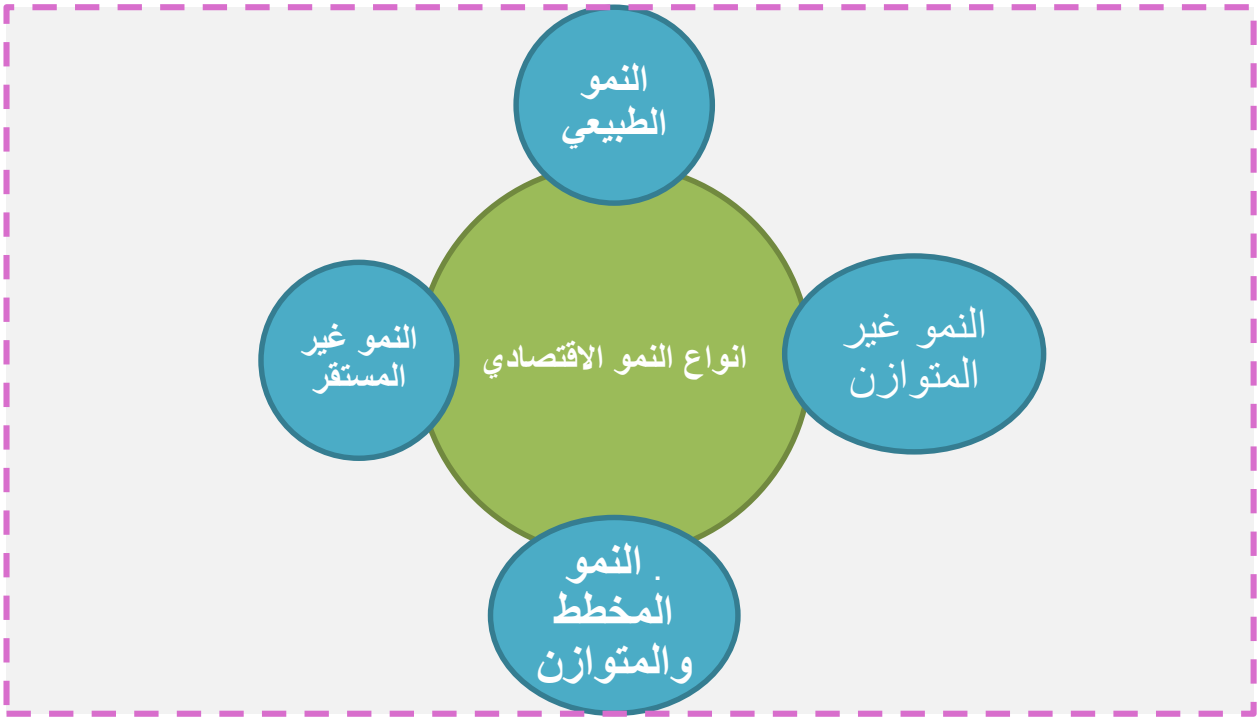
ب. **عناصر النمو الاقتصادي.**

1) **العمل**: يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج السلع والخدمات بقصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية.
2) **تراكم رأس المال: هو مجموعة البضائع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين والتي تُستَخدم في صنع سلع وخدمات أخرى.**

3) **التقدم التقني (التكنولوجي): وهو عبارة عن مجموعة من النظم والوسائل الحديثة التي تُستخدم في الإنتاج، والذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج خلال العملية الإنتاجية**
4) **الإدارة والتنظيم**: لتحقيق الأهداف بأفضل الطرق وأرخص طريقة ممكنة واستخدام الموارد لا بد ان تتماشى مع تقاليد واعراف وعادات ومعتقدات المجتمع بما تحقق الأهداف المحددة. (فضيل ويوسف،2011: 69)

ت. انواع النمو الاقتصادي:-

1. النمو الطبيعي: وهو الأمر الذي يحصل خلال سلسلة تاريخية بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية ينتج عنها عمليات موضوعية تؤدي إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، وتراكم رأسمالي اولي، وتحقق الانتاج السلعي، لأغراض المبادلة.
2. النمو غير المستقر : وهو نمو ليس من صفاته الاستمرارية ناتج عن ظروف طارئة، إذ يكون نتيجة ظروف خارجية، لا بد ان تزول وينتهي معه النمو الذي أحدثته.
3. النمو الاقتصادي المخطط: وهو النمو الذي يحصل نتيجة سياسات ومؤسسات وعمليات تخطيط شاملة لكافة موارد المجتمع وكذلك متطلباته، ويكون ارتباطه وفعاليته وقوته ترتبط بالبيانات وقدرة المخططين ومدى ارتباطها بواقع البلد، والرقابة وفعالية التنفيذ.
4. النمو المتوازن: وهو نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة نماء بنسب غير متساوية ومتناسقا بحيث يتحقق بمجموعه نموا منتظما وسليما ومتكاملا يسهل نقل الاقتصاد القومي إلى مرحلة متقدمة من النمو.
5. النمو غير المتوازن: وهو نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة نموا مترابطا ولكنه غير متساوٍ أو متماثل بشرط أن لا يذهب أحد القطاعات الاقتصادية أو أحد فروع الإنتاج بعيدا جدا عن خط النمو العام للاقتصاد الوطني كما يراها هيرشمان(القريشي،2018: 36: 37)



الشكل (3) : يوضح انواع النمو الاقتصادي
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعماد على المصادر الواردة اعلاة :-

المبحث الثالث: تحليل واقع القطاع النفطي في العراق والسياسات النفطي للمدة (2010-2023)

اولاً: سياسة العراق النفطية: -

تعرف السياسة النفطية بأنها (مجموعة من الوسائل والأجراءات التي تنظم القطاع النفطي بمختلف مراحلها بما فيها (أستكشاف النفط وحفر الآبار واستصلاحها ، وأنتاج النفط ،وعزل الغاز،ونقل وتصفية المواد النفطية وتخزينها ،فضلاً عن تسعير النفط ورفع القدرة على التصدير والعمل على جذب الأستثمارات اللازمة لتطوير القطاع النفطي ،وتحديد قرارات الأستثمار التي تتلائم مع أستغلال الثروة النفطية) (عاطف،2015: 23)

بعد فترة قليلة من انتهاء حرب الخليج الأولى دخل العراق في حرب جديدة، والتي تمثلت بالعقوبات الاقتصادية المفروضة والتي الى أغلاق منافذ تصدير النفط الخام،مماجعل النفط العراقي تحت قيود (مجلس الأمن الدولي)، وفي(كانون الثاني1991) تعرضت منشآت النفط لدمار شامل من قبل الطائرات الأمريكية والذي بلغ في بعض المنشآت حوالي (100%)بهدف تدمير الطاقات الأنتاجية للصناعة النفطية العراقية ، لاسيما في جنوب البلاد إذ حُطِّمت مراكز التجميع ومحطات الضغط، وأزال الغاز من حقل الرميلة، ومنشآت التخزين، ومحطة التصدير في ميناء البكر (العميق) مع دمار. خطوط الأنابيب

الاستراتيجية، وبالتالي أدى الى أنخفاض الطاقة الإنتاجية فيها إلى(75000 برميل يومياً)حيث بلغت التكاليف تقدر حوالي بـ(323 /مليار دولار)كما قدت الأضرار المادية بنحو ما بين (50-30مليار دولار)، وفي نفس الوقت أثر ذلك في موقع العراق في السوق النفطية العالمية، إن توقف الاستثمار في الصناعة النفطية أدى إلى تلاشي معداتها وعجزها عن مواكبة التقدم والابتكار التكنولوجي، إذ كان لدى العراق أكثر من (20) برجًا عام (1991) يديرها كوادر وطنية، انخفض العدد إلى ثلاثة أبراج فقط، مما أثر بشكل كبير في الحقول المنتجة للنفط (يحيى،2015: 85) وفي (مؤتمر النفط الذي تم أنعقاده في بغداد عام (1995) أمتنعت الشركات النفطية الكبرى عن المشاركة تخوفاً من العقوبات عليها، و نتيجة للصعوبات التي واجهتها الحكومة العراقية في أقناع الشركات والدول لأستثمار النفط في العراق، جعلها تَقدم على تغيير وتطوير سياستها النفطية بشكل كامل، والأعتماد على أسلوب المشاركة في الإنتاج، أذ بدأت المفاوضات بجدية مع العديد من الشركات لكسر الحصار الاقتصادي، وبدأت ملامح استجابة الشركات تتضح من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات كان أهماه مع شركة (لوك أويل) الروسية لتطوير حقل غرب القرنة في عام (1997)، في عام (000 2)بلغ سعر برميل النفط في العراق معدل قياسي مقداره (25دولار/برميل)، حيث قررت الحكومة إلى إيقاف تصدير النفط ثلاث مرات، مما كلف العراقي خسائر كبيرة تقدر بحوالي(2.9/مليار دولار)، والذي بدوره أنعكس سلباً على برنامج (النفط مقابل الغذاء)، وفي نيسان (2002) طلبت الحكومة العراقية من إيران المساعدة في استخدام النفط كسلاح ضد الغرب نتيجة لتدهور الوضع في فلسطين، وفي عام 2002 أوقف العراق صادراته النفطية لمدة شهر ، وفي عام (2003) قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأحتلال العراق وأسقاط نظام الحكم فيه وفرضت سيطرتها على مبنى وزارة النفط العراقية، وحافظت على وثائقها دون غيرها من الوزارات العراقية وأصبح النفط تحت سيطرتها،حيث أستعانت بسلاح الهندسة في الجيش الأمريكي وخبراء شركة (كيلوج وبراون وروت)(KBR*)لأعادة تشغيل المنشآت النفطية والأسراع بتصدير النفط الخام والأستفادة من عوائدهِ،ونتيجة لعدم وجود رقابة على المقاييس التي تحسب كميات الانتاج والتصدير،مماجعلها تقوم بوضع خطة تستهدف العودة بالأنتاج الى المستوى ماقبل الأحتلال في أطار خطة تُنفذ على ثلاث مراحل بتكلفة تقدر بـ(1.1مليار دولار). الحرب، حيث قدرت المرحلة الأولى وصول الإنتاج إلى(1.5/مليون برميل/يوم) في نهاية أيلول سنة (3 200)، أما المرحلة الثانية فقد قدرت وصول الإنتاج إلى(2مليون برميل/ يوم) نهاية عام (2003)، وقد تم تحقيق ما كان مخططاً في المرحلتين.

أما المرحلة الثالثة فقد كانت تستهدف وصول أنتاج النفط إلى (8 .2/مليون برميل/يوم) نهاية الربع الأول من عام (04 20)، ولأن هدف إدارة سلطة الاحتلال بعد نهاية الحملة العسكرية في (2003) مباشرة إنتاج كل ما باستطاعتهم، بينما البنية التحتية غير قادرة على ذلك، بسبب قلة أعمال الصيانة أيام الحصار لم يتحقق شيء من هذه الخطة لم تنجح وزارة النفط خلال الأعوام (2004، 5 200، 2006) في سياستها النفطية وبقي القطاع النفطي يعاني من نقص الاستثمارات ولم تنفذ الخطط المرسومة لها والتي تسببت في تزايد المشاكل في قطاع النفط وعدم توسيع قدرته الإنتاجية على الرغم من بعض الجهود المبذولة من قبل منتسبي القطاع في مواقع الإنتاج ألا أنها تمثل حلولاً آنية ترقيعية .أما خلال المدة (2008-2007) شهدت السياسة النفطية في العراق تطورات مهمة،حيث قررت وزارة النفط تأسيس دائرة العقود والتراخيص البترولية (PCLD)،(وهي دائرة تختص بتنظيم وتنفيذ حلقات التفاوض والمناقصات وإجراءات تطوير الحقول النفطية والغازية) وباشرت هذهِ الدائرة بتطوير الحقول النفطية وخصصت الشركات النفطية العالمية المؤهلة والقادرة على العمل، وخلال السنوات (2012-2011-2010 - 2009)وفي إطار سياسة نفطية تهدف الى تطوير الصناعة النفطية الوطنية ورفع القدرة الإنتاجية قامت وزارة النفط بالتعاقد مع مجموعة من شركات عالمية لأستثمار الثروات النفطية وتطوير الحقول المنتجة واستكشاف حقول جديدة من خلال ما عرف (بجولات التراخيص،وهي عبارة عن عقود خدمة فنية وتكون الشركة التي تم التعاقد معها عبارة عن مقاول وتحصل على أجور ثابتة على كل برميل نفط منتج إضافي، والأرباح التي تحصل عليها هذه الشركة تكون(25%) من نصيب الشركة الوطنية و(35%) ضرائب للحكومة وتضمنت هذه العقود (جولات التراخيص) تسعة حقول نفطية،وهي من أكبر حقول النفط العراقية احتياطياً وإنتاجاً حيث تنتج هذه الحقول أكثر من (85%) من النفط العراقي وتشمل نصف النفط الاحتياطي النفطي العراقي،وإن مدة العقود هذهِ(20 سنة)وتكون قابلة للتمديد (5سنوات) أخرى .إن السياسة النفطية التي اتبعها العراق بعد عام(2003) كانت من الأمور المثيرة للجدل،لاسيما بعد توقيع عقود جولات التراخيص التي أعتبرها البعض نهوضاً وتطويراً للصناعة النفطية فيماعدها آخرون رهنٌ للثروة النفطية وتحكماً بالسياسة النفطية العراقية. (نبيل ومحمد،2018: 112) (حسن،2024: 73)

ثانياً: تحليل واقع النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2024 -2010)

يعُد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة التي توضح مستوى النشاط الاقتصادي للبلد ومتابعة التقلبات الاقتصادية الدورية وغير الدورية التي تعاني منها العديد من البلدان مثل (البطالة والتضخم) وغيرها ، أذ يعبر عن النمو الاقتصادي كونه يمثل قيمة ما تنتجهُ الدولة من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة ، وأن زيادتهُ تنعكس ايجاباً في الانفاق على القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى، وبالعكس في حال أنخفاضهُ سيؤدي الى تقليل حجم الإنفاق على تلك القطاعات، بمعنى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً في ما بينهما (ميشيل،2006: 66) لذا يمكن تحليل واقع النمو الاقتصادي في العراق من خلال حجم الناتج المحلي الإجمالي والجدول (1) الذي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومعدل النمو خلال المدة (2023-2010)، أذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العامين (2012 -2010) سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى (254,225,490.7) (217,327,107.4) (167,093,204.4) مليون دينار، على التوالي محققاً

معدلات نمو بلغت (16.9%) (30.0%) (27.9%)، وكذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أرتفاعاً بلغ (162,587,533.2) (142,700,217.1)(132,687,028.7) مليون دينار، وبمعدلات نمو بلغت (13.9%) (7.5%) (6.4%) نتيجة لزيادة الطاقة التصديرية من النفط الخام بسبب تحسن أسعار النفط في السوق العالمية، فضلاً عن قيام الحكومة بأتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الأنفاق الاستثماري بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة نتيجةً لوجود فائض في الموازنة العامة، وأستمر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بالارتفاع حتى عام (2013) أذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (273,587,529.2 مليون دينار) وبمعدل نمو (7.6%) وبلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (174,990,175.1 مليون دينار) وبنفس المعدل

،أما في الأعوام (2014-2015) شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أنخفاضاً نتيجة لتعرض الاقتصاد العراقي الى كساداً وركوداً واضحاً في اغلب أنشطة القطاعات الأقتصادية تمثل بمعدل النمو الحقيقي السالب للأقتصاد نتيجةٌ للانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية ابتداءً من النصف الثاني من عام (2014) مما جعل العراق أمام تحديات صعبة وأزمة اقتصادية حقيقية ناجمة عن الطبيعة الريعية للاقتصاد ،الى جانب تكاليف الحرب على الإرهاب وتفاقم أزمة النازحين من المحافظات الخاضعة تحت سيطرة العصابات الإرهابية (داعش) والتي أدت الى تخريب وتدمير البنى التحتية مما أدى الى صعوبة أنتاج النفط في الحقول الشمالية

أذ تراجع حجم الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الجارية الى (266,332,655.1 مليون دينار) وبمعدل نمو سالب بلغ (2.6%) عام (2014) و(194,680,971.8مليون دينار) محققاً أعلى معدل نمو سالب خلال مدة البحث ليبلغ (26.9%) عام (2015)، ويعزى الانخفاض الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى زيادة النفقات العسكرية بالتزامن مع سيطرة الجماعات الإرهابية (داعش) على ثلاث محافظات عراقية والتي تسببت بتدمير البنى التحتية وتعطيل الحركة التجارية الداخلية والخارجية مما ولد حالة من الفوضى وتدهور الوضع الأمني في البلاد، فضلاً عن الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أرتفاعاً للأعوام (2014-2016) ليبلغ (208932109.6) (183616252.2) (178951406.8) مليون دينار على التوالي، وبمعدلات نمو بنسبة (13.7%) (2.6%) (2.2%)، بسبب السيطرة على معدلات التضخم وانخفاض الرقم القياسي للأسعار نتيجةٌ لسعي الحكومة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، والسعي الى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي (البنك المركزي العراقي،دائرة الإحصاء والأبحاث،2014) بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام (2017) انخفاضاً الى (205130066.8مليون دينار) وبمعدل نمو سالب (1.8%) نتيجة للانخفاض الذي شهدتهُ أسعار النفط العالمية مما انعكست أثارها على الاقتصاد العراقي بشكل كبير، أما في الأعوام (2016-2019) شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تعافياً ملحوظاً تمثل بمعدل النمو الحقيقي الموجب للاقتصاد العراقي بسبب سعي الحكومة الى تنشيط القطاعات الاقتصادية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، على الرغم من الحالة الأمنية التي تشهدها البلاد والمتمثلة بالحرب ضد العصابات الإرهابية، ومن ثم اعتماد العراق على النفط مصدراً رئيسياً في الموازنة العامة في ظل أستمرار انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وذلك نتيجة للزيادة المتحققة في إنتاج النفط الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بإنتاجه، ليسجل أرتفاعاً تدريجياً الى (268,918,874.0) (221,665,709.5) (196924141.7) مليون دينار محققاً معدلات نمو قدرها (21.3%)(12.5%) (1.1%) وأستمر بالارتفاع حتى عام (2019) ليصل الى (276,157,867.6)، كما أرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى(2.6%) عام (2018) و (5.5%) عام (2019)، نتيجة للانتعاش الاقتصادي الذي شهدتهُ الأنشطة السلعية (جمهورية العراق2019: 9) الا أنه سرعان ما تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في (عام 2020) فقد حقق (215,661,516.5مليون دينار) وبمعدل نمو سالب بلغ (21.9%)، مقابل أنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى (195,402,549.5 مليون دينار) وبأعلى معدل نمو سالب قدرهُ (12.0%) بسبب الاضطرابات التي شهدتها بلدان العالم نتيجة للصدمة المزدوجة التي شهدها الاقتصاد والتي تمثلت بأنخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وعجز الموازنة نتيجة لظهور جائحة كورونا (COV ID -19)، التي أدت الى تراجع حركة التجارة الدولية وقيام العديد من الدول باتخاذ الإجراءات الوقائية للحد من أنتشارها والتي انعكست على العراق من خلال الانخفاض الكبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأعوام (2021-2024) سجل الاقتصاد العراقي تحسناً مع رفع قيود جائحة كورونا وزيادة الحصص الشهرية لمقررات (OPEC+) وتعافي أسعار النفط الخام العالمية نتيجة لزيادة الطلب العالمي والتي أثرت بشكل أيجابي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أذ أرتفع الى (301,152,818.8 مليون دينار) وبمعدل نمو مرتفع بلغ (39.6%) عام (2021) و(383,064,152.3 مليون دينار) محققاً معدل نمو موجب قدرهُ (27.1%) عام (2022) متصدراً بذلك قائمة الدول العربية الأكثر نمواً في الناتج المحلي الإجمالي وجاء في المرتبة الثانية بحسب تصنيفات صندوق النقد الدولي .

جدول (1) :تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة(2010-2023) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2007= 100	معدل النمو السنوي%
2010	167,093,204.4	27.9	132,687,028.7	6.4

2011	217,327,107.4	30.0	142,700,217.1	7.5
2012	254,225,490.7	16.9	162,587,533.2	13.9
2013	273,587,529.2	7.6	174,990,175.1	7.6
2014	266,332,655.1	(2.6)	178,951,406.8	2.2
2015	194,680,971.8	(26.9)	183,616,252.2	2.6
2016	196,924,141.7	1.1	208,932,109.6	13.7
2017	221,665,709.5	12.5	205,130,066.8	(1.8)
2018	268,918,874.0	21.3	210,532,887.3	2.6
2019	276,157,867.6	2.6	222,141,229.6	5.5
2020	215,661,516.5	(21.9)	195,402,549.5	(12.0)
2021	301,152,818.8	39.6	198,496,540.6	3.6
2022	383,064,152.3	27.1	212,408,657.3	4.9
2023	330,046,360.6	0.1	201,608,674.2	(1.16)
2024	332,345,690.3	0.2	202,902,575.2	1.19

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالأعتماد على البيانات الواردة في. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الحسابات القومية ،التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي ،سنوات مختلفة؟
ــ الأرقام بين قوسين أرقام سالبة

جدول رقم (2) يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(2010-2024)(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية GDP (1)	أجمالي القطاعات السلعية (2)	نسبتها الى مجموع الانشطة % (3)	أجمالي القطاعات التوزيعية (4)	نسبتها الى مجموع الانشطة % (5)	أجمالي القطاعات الخدمية (6)	نسبتها الى مجموع الانشطة % (7)
2010	167,093,204.4	98,787,717.9	59.1	23,975,132.7	14.3	45,075,383.1	26.9
2011	217,327,107.4	145,852,138.5	67.1	27,086,365.3	12.4	45,679,331.0	21.0
2012	254,225,490.7	164,487,095.6	64.7	38,302,649.3	15.0	52,937,323.6	20.8
2013	273,587,529.2	170,882,679.1	62.4	43,664,271.2	15.9	60,198,924.7	22.0
2014	266,332,655.1	160,430,812.5	60.2	43,500,616.3	16.3	63,331,359.0	23.7
2015	194,680,971.8	96,429,684.6	49.5	44,749,944.1	22.9	55,023,384.6	28.2
2016	196,924,141.7	98,776,542.7	50.1	44,633,436.6	22.6	55,364,390.1	28.1
2017	221,665,709.5	120,378,687.4	54.3	48,191,639.4	21.7	56,065,996.4	25.2
2018	268,918,874.0	153,245,465.2	56.9	54,939,149.7	20.4	63,899,274.1	23.7
2019	276,157,867.6	157,076,970.0	56.8	52,341,499.9	18.9	70,339,172.7	25.4
2020	215,661,516.5	99,188,708.2	45.9	46,106,711.8	21.3	72,118,174.1	33.4
2021	301,152,818.8	171,789,372.0	57.0	53,109,245.5	17.6	77,793,295.0	25.8
2022	383,064,152.3	251,291,941.8	65.6	58,916,980.5	15.3	74,346,300.3	19.4
2023	330,046,360.6	230,931,521.7	55.65	52,827,782.4	17.6	73,796,701.2	25.6
2024	332,345,690.3	260,923,628.8	58.64	54,628,889.4	18.6	74,690,503.2	26.4

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة بالأعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الأجمالي والدخل القومي، سنوات مختلفة.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (2) بان هناك تفاوت بين سنة وأخرى في مساهمة الأنشطة الأقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق وبالرغم من هذا التفاوت نلاحظ بأن هناك هيمنة واضحة للأنشطة السلعية في تكوين الناتج المحلي الأجمالي خلال مدة البحث ،حيث سجلت الانشطة السلعية خلال عام (2010) أرتفاعاً بنسبة(59.1%) وأستمر هذا التفاوت حتى عام (2015) والتي بلغت (49.5%)نتيجة انخفاض أسعار النفط بشكل كبير حيث وصل الى(49.49دولار/برميل) بعد ما كان(103 دولار/برميل) عام(2013)والذي أنعكس سلباً على حجم

الناتج النفطي وبالتالي أنخفاض مساهمة الأنشطة السلعية في الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت (49.5%) بعد ما كانت (62.4%)، بالإضافة الى الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية وحالة عدم الأستقرار التي شهدها الاقتصاد العراقي من احتلال وظهور التنظيمات الأرهابية كتنظيم (داعش) ، وما تعرضت له العديد الحقول والمنشآت النفطية من عمليات تخريب ودمار وخروج أغلبها عن الخدمة، كما يلاحظ أن نسبة مساهمة الأنشطة السلعية عاودت الأرتفاع مرة أخرى منذ عام (2016) أذ بلغت نسبة مساهمتها (50.1%) نتيجة الى التحسن في كميات انتاج النفط ، وأستمرت بالارتفاع حتى بلغت (56.8%)عام (2019)، وفي عام (2020) سجلت الأنشطة السلعية أنخفاضاً بلغ(99188708.2مليون دينار) وبنسبة مساهمة وصلت الى(45.9%) بسبب أنخفاض مساهمة القطاع النفطي ، ثم عاودت للأرتفاع في الأعوام (2021-2024) بنسبة (65.6%) و(57.0%)لتبلغ(251291941) و (171789372.0) مليون دينار على التوالي، فمن خلال الجدول (2) يتبين ان مساهمة الأنشطة التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي عام (2010) بلغت (23,975,132.7 مليون دينار) وبنسبة مساهمة (14.3%) بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية، قبل عام(2003) في حين أنخفضت نسبة مساهمتها، عام (2003) نتيجة لتردي الوضع الأمني وما رافقهُ من تأثيرات اقتصادية واجتماعية أدت الى انخفاض مساهمة هذهِ الأنشطة ، في حين عاودت بالارتفاع عام(2018)حيث بلغت (54,939,149.7 مليون دينار) وبنسبة مساهمة (20.4%) واستمرت بين العامين الاخيرين (2022-2023) وبنسب مساهمة متذبذبة حتى عام (2022) حيث بلغ أجمالي هذهِ الأنشطة (58916980.5مليون دينار) في هذا العام وبنسبة مساهمة تصل الى (15.3%) بأستثناء الأعوام(2019-2020) من هذهِ المدة حيث بلغ (46106711.8) و (52341499.9) مليون دينار على التوالي ، نتيجة للأزمة المركبة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي ومنها صدمة أسعار النفط وأنتشار جائحة كورونا (COVID-19) والتي أثرت بشكل واضح على مشاريع قطاع النقل والمواصلات الذي يعد المكون الأساسي للأنشطة التوزيعية، **اما** مساهمة الأنشطة الخدمية سجلت أعلى نسبة مساهمة لها عام (2020) تصل الى (33.4%) وبأجمالي يقدر(72118174.1مليون دينار) ويعزى هذا الارتفاع الى التغيرات الطارئة في أسعار النفط الخام وريادة الخدمات الصحية وغيرها نتيجة للظرف الطارئ أثر أنتشار جائحة كورونا (COVID-19)، ليعود بعدها الى الأنخفاض في الأعوام (2021-2024) حيث سجلت الأنشطة الخدمية أنخفاضاً بنسبة (19.4%) (25.8) لتبلغ (74346300.3) و (77793295.0) مليون دينار على التوالي ، ويعزى هذا الانخفاض الى عودة هيمنة القطاع النفطي على الأنشطة الأخرى من جديد كل من ملكية دور السكن ونشاط الحكومة المركزية بسبب عدم اقرار المركزية ،وشهدت هذهِ الأنشطة في الأعوام (2019) و (2013) تمثل قفزات أيجابية بنسب مساهمة بلغت (25.4%) (22.0%) وبأجماليات بلغت (70339172.7) و (60198924.7) مليون دينار على التوالي، كما يمثل عام(2015)أقوى قفزة سلبية خلال الأعوام السابقة ليبلغ (55023384.6 مليون دينار) بعد ما كان (63331359.0 مليون دينار)في عام (2014) نتيجةٌ انخفاض أجمالي(خدمات التنمية الأجتماعية وملكية الدور السكنية) ، ومما تجدر الأشارة أليه أن أرتفاع نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الأجمالي (GDP) يعزى جزءٌ كبير منهُ الى الى أرتفاع مرونة الطلب الدخلية بأتجاه الخدمات، فضلاً عن زيادة حجم الأنفاق الحكومي الذي أدى الى تراجع الكمية المعروضة من السلع المحلية نتيجة لأنخفاض إنتاجية الأنشطة الأخرى. (صالح ونوري،2018: 408)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً:الاستنتاجات:

1. لم يتمكن العراق من تخفيف اعتماده على النفط ، حيث ان اقتصاد العراق لا يزال ريعيًا ، أحادي الجانب يعتمد بصورة شبه كاملة على القطاع النفطي.
2. إن ارتفاع تدفق النفط العراقي للخارج يُفضي إلى ارتفاع مداخيله من العملة الصعبة وهذا بدوره إلى تحقيق نمو متصاعد في عملية التنمية الاقتصادية الكلية.
3. أن العوائد النفطية غير قادرة بمفردها على احداث التنويع في الناتج المحلي الإجمالي في العراق في ظل التوسع المستمر في الانفاق العام التشغيلي فضلاً عن التذبذب الحاصل في أسعار النفط الخام لاسيما في الآونة الأخيرة.
4. للصادرات النفطية دور حيوي جداً في تعزيز معدلات التنمية الاقتصادية عبر دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ تكمن أهمية النفط في توفيره لفوائض مالية تعد أساسية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. ويحتل قطاع النفط العراقي قيمة كبيرة في أسواق النفط العالمية من حيث كمية احتياطياته النفطية الموثوقة والتي تُعد رابع أكبر احتياطي في العالم.
6. تعد العوائد النفطية المحدد الرئيس للنمو الاقتصادي في العراق، بالتالي أصبح النمو الاقتصادي عرضة للتقلبات الدورية نتيجة تذبذب أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية
7. بعد قطاع النفط المصدر الرئيسي لتوريد العملة الصعبة التي يحتاجها العراق في مخطط التنمية و لتحقيق النمو وتغطية حاجاته من السلع المستوردة وحاجة القطاعات السلعية من المواد الأولية وبقية المستلزمات الإدامة الانتاج الوطني.
8. الارتقاء بواقع القطاع النفطي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية كعائد إيجابي على القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية إضافة إلى النواحي الاجتماعية كالصحة والتعليم.

ثانياً: التوصيات:-

1. أهمية توسيع قنوات التصدير وعدم حصرها على قنوات معينة، ما يساهم إيجابياً في الاقتصاد الوطني، مع تجنّب الالتزام بمنافذٍ محددة عبر تحسين الموانئ وشبكات الطرق الدولية.

2. توجيه العائدات النفطية في العراق الى مشاريع استثمارية طويلة الاجل ، والى تطوير البنى التحتية مما يسهم في جذب الاستثمارات العامة والخاصة.
3. إنشاء صناديق سيادية، وصناديق استقرار، وصناديق استثمارية تُموّل من الفوائض المالية في الموازنة العامة، أو بتخصيص جزء من عائدات النفط لهذا الغرض. وتهدف هذه الصناديق إلى تحفيز الاستثمارات الوطنية، وحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات الأسعار العالمية، وضمان نصيب الأجيال القادمة من الثروة النفطية.
4. استخدام عوائد الصادرات النفطية في العراق في دعم القطاعات الاقتصادية الخدمية والانتاجية والتوزيعية من خلال استخدام هذه العوائد في استيراد السلع الرأسمالية والمعدات التكنلوجية ، وتحسين مهارات العاملين مما يساهم في رفع انتاجية هذه القطاعات.
5. ضرورة تطوير عمليات الانتاج والاستخراج والتصدير في القطاع النفطي بما يؤمن استخدام امثل و رشيد لهذا المورد الاقتصاد المهم والحيوي والتقليل من عمليات التسرب والضياع من مختلف مجالات هذا القطاع
6. يجب أن تتضمن عمليات الصناعة النفطية في العراق، كما هو الحال في الإمارات، جميع مراحل الصناعة النفطية، بدءًا من مرحلة الاستخراج النفطي، وتعظيم القيمة عبر تحويل النفط الخام إلى منتجات نفطية أكثر قيمة، وكذلك الاستفادة القصوى من الأرباح النفطية من خلال الاستخدام الأمثل لها.
7. تطوير قطاع الطاقة بشكل مترابط ومتماسك ومستدام وصديق للبيئة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية، وتعزيز النمو الاقتصادي الوطني المتعدد الأوجه لتحسين مستوى معيشة المواطنين، وخلق فرص عمل جديدة، وتمكين العراق من احتلال مكانة رائدة في أسواق الطاقة الإقليمية والعالمية.
8. تطوير وصيانة الانابيب النفطية في داخل العراق وخارجه وتطوير القدرات التصديرية للعراق

توافر البيانات:
تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:
يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

موارد التمويل:
لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:
لا أحد.

References:

1. Al-Amir, Fuad Qasim (2009). *Thulathiyyat Al-Naft Al-Iraqi*. 2nd ed. Baghdad, Iraq: Dar Al-Ghad lil-Nashr.
2. Todaro, Michael (2006). *Al-Tanmiyah Al-Iqtisadiyyah*. Translated by Mahmoud Hassan Hosni and Mahmoud Hamed Mahmoud. 1st ed. Riyadh: Dar Al-Marrikh lil-Tiba'ah wa Al-Nashr.
3. Jaafar, Alaa Al-Din (2009). *Tarajuh Al-'A'idat Al-Naftiyyah wa Al-Khiyarat Al-Mutahah: Al-Halah Al-Iraqiyyah*. Ministry of Planning, Directorate of Government Investment, Department of Studies and Research.
4. Republic of Iraq (2012). Central Bank of Iraq, Directorate of Statistics and Research. *Al-Taqrir Al-Iqtisadi Al-Sanawi*.
5. Republic of Iraq (2014). Central Bank of Iraq, Directorate of Statistics and Research. *Al-Taqrir Al-Iqtisadi Al-Sanawi*.
6. Republic of Iraq (2009). Central Bank of Iraq, Directorate of Statistics and Research. *Al-Taqrir Al-Iqtisadi Al-Sanawi*.
7. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Directorate of National Accounts. *Al-Taqdirat Al-Fi'liyyah lil-Natij Al-Mahalli Al-Ijmali wa Al-Dakhl Al-Qawmi*. Various years (2010–2023).
8. Hussein, Mahmoud (2024). *Al-'Alaqah Bayna Al-Tatawwur Al-Mali wa Al-Numu Al-Iqtisadi fi Buldan Arabiyyah Mukhtarah ma'a Isharah Khassah lil-Iraq lil-Muddah (2004–2022)*. Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah.
9. Hassan Haider (2024). *Tahlil wa Qiyas Athar Al-Sadamat Al-Naftiyyah 'ala Ba'd Al-Mu'ashshirat Al-Iqtisadiyyah Al-Kulliyyah fi Al-Iraq lil-Muddah (2004–2022)*. Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah.
10. Al-Halfi, Abdul Jabbar (2008). *Al-Iqtisad Al-Iraqi: Al-Naft, Al-Ikhtilal Al-Haykali, Al-Batalah*. Iraq Center for Studies.
11. Al-Rubaie, Raja Khaider Aboud, and Sabah Rahim Mahdi Al-Asadi (2013). "Athar Harakat As'ar Al-Sarf 'ala Al-Numu Al-Iqtisadi fi Zill Tahrir Al-Tijarah Al-'Alamiyyah." *Majallat Kulliyat Al-Idarah wa Al-Iqtisad lil-Dirasat Al-Iqtisadiyyah*, No. 8, University of Babylon, Iraq.

12. Al-Saadi, Saber Zayer (2011). "Al-Mashru' Al-Iqtisadi Al-Watani fi Al-Dawlah Al-Iraqiyyah Al-Hadithah." *Majallat Al-Hikmah*, Baghdad.
13. Al-Quraishi, Ali Hatem (2018). *Iqtisadiyyat Al-Tanmiyah*. Hawd Al-Furat, 1st ed. Najaf, Iraq.
14. Al-Mahi, Muhammad (2010). *Takhtit wa Tamwil Al-Tanmiyah: Al-Manahij, Al-Namaṭij, Al-Tatbiq*. 1st ed. Cairo: Bustan Al-Ma'rifah lil-Nashr wa Al-Tawzi'.
15. Al-Naas, Abdul Rahim Muhammad (2010). *Al-Naft Al-Kham: Sirah wa Masirah*. Benghazi, Libya: Dar Al-Kutub Al-Wataniyyah.
16. Hammoud, Yahya Hassan (2015). "Malameh Al-Siyasah Al-Naftiyyah fi Al-Iraq." *Majallat Al-Iqtisadi Al-Khaliji*, Vol. 31, No. 25.
17. Zarouq, Atef Lafi, and Mustafa Rafiq Abdul Razzaq (2015). "Al-Fawa'id wa Al-Siyasah Al-Naftiyyah fi Al-Imarat Al-Arabiyyah Al-Muttahidah wa Al-Iraq." *Majallat Al-Ghari lil-'Ulum Al-Iqtisadiyyah wa Al-Idariyyah*, Vol. 10, No. 33.
18. Abbas, Rakan Risan (2020). "Al-Tahlil Al-Jughrafi li-Muqawwimat Tawattun Masafi Takrir Al-Naft Al-Saghirah fi Al-Iraq wa Atharuhu fi Tahqiq Al-Tanmiyah Al-Mustadamah." *Majallat Midad Al-Adab*, College of Basic Education, Al-Mustansiriya University, Special Issue, 2020.
19. Fadhil, Rabah, and Youhouchine Yousef (2011). "Athar Amn Al-Mal Al-Bashari 'ala Al-Mada Al-Tawil fi Al-Jaza'ir." *Majallat Iqtisadiyyat Shamal Ifriqiya*, Hassiba Ben Bouali University, No. 9.
20. Najm, Rafah Adnan, and Anwar Saeed Ibrahim (2014). "Athar Taqlubat As'ar Al-Sarf fi Al-Numu Al-Iqtisadi Al-Hindi lil-Muddah 1980–2012." *Majallat Dirasat Iqlimiyyah*, Issue 34, University of Mosul, Iraq.
21. Lawrence, Yahya Saleh, and Muhammad Taher Nouri (2018). "Al-Ikhtilalat Al-Haykaliyyah wa Atharuha 'ala Al-Numu Al-Qita'i wa Al-Tashghil fi Al-Iqtisad Al-Iraqi lil-Muddah (2003–2015): Dirasah Tahliliyyah." *Majallat Al-'Ulum Al-Iqtisadiyyah wa Al-Idariyyah*, University of Baghdad, Vol. 24, No. 109.
22. Nabil, Jaafar Abdul Redha, and Mustafa Abdullah Muhammad (2016). *Al-Masarat Al-'Aksiyyah lil-Naft Al-Iraqi*. Unspecified edition. Basra, Iraq: Sharikat Al-Ghadir lil-Tiba'ah wa Al-Nashr.
23. Ministry of Oil. *Taqrir Wizarat Al-Naft*. Available at: https://oil.gov.iq/?article=2725
24. OAPEC (Organization of Arab Petroleum Exporting Countries). *Annual Statistical Bulletin* (2008).
25. OPEC (Organization of the Petroleum Exporting Countries). *Annual Statistical Bulletin* (2005). Vienna, 2006.